

الله الرحمن

خارج الفقہ

٦٤

١٥-١١-٩٦ القول فی الإحرام

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى الإحرام

- القول فى كيفية الإحرام
- الواجبات وقت الإحرام ثلاثة

القصد، لا بمعنى قصد الإحرام

- الأول: القصد، لا بمعنى قصد الإحرام، بل بمعنى قصد أحد النسك، فإذا قصد العمرة مثلا و لبي صار محرما و يترتب عليه أحكامه، و أما قصد الإحرام فلا يعقل أن يكون محققا لعنوانه، فلو لم يقصد أحد النسك لم يتحقق إحرامه سواء كان عن عمد أو سهو أو جهل، و يبطل نسكه أيضا إذا كان الترك عن عمد، و أما مع السهو و الجهل فلا يبطل، و يجب عليه تجديد الإحرام من الميقات إن أمكن، و إلا فمن حيث أمكن على التفصيل المتقدم.

يعتبر في النية القربة و الخلوص

- مسألة ١ يعتبر في النية القربة و الخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو فقد أحدهما يبطل إحرامه، و يجب أن تكون مقارنة للشروع فيه، فلا يكفي حصولها في الأثناء، فلو تركها و جب تجديدها.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- مسألة ٢ يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة، و أن الحج تمتع أو قران أو أفراد، و أنه لنفسه أو غيره، و أنه حجة الإسلام أو الحج النذري أو الندبي، فلو نوى من غير تعيين و أكله إلى ما بعد ذلك بطل و أما نية الوجه فغير واجبة إلا إذا توقف التعيين عليها، و لا يعتبر التلفظ بالنية و لا الاخطار بالبال.

لا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات

- مسألة ٣ لا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات لا تفصيلاً و لا إجمالاً، بل لو عزم على ارتكاب بعض المحرمات لم يضر بإحرامه، نعم قصد ارتكاب ما يبطل الحج من المحرمات لا يجتمع مع قصد الحج.

لو نسي ما عينه من حج أو عمرة

- مسألة ٤ لو نسي ما عينه من حج أو عمرة فإن اختصت الصحة واقعا بأحدهما تجدد النية لما يصح * فيقع صحيحاً، ولو جاز العدول من أحدهما إلى الآخر *** يعدل فيصح، ولو صح كلاهما، ولا يجوز العدول *** يعمل على قواعد العلم الإجمالي مع الإمكان و عدم الحرج، وإلا فبحسب إمكانه بلا حرج.
- * لو لم يكن هناك ظهور في نيته لما يصح وإلا فيحمل على الصحيح و لا يجب عليه تجديد النية وإن جاز احتياطاً.
- ** و لم يكن هناك ظهور.
- *** و لم يكن أحدهما متعيناً (أى لازماً عليه) أو كان و لم يكن هناك ظهور وإلا فلو تعين أحدهما عليه و كان هناك ظهور في نيته للمتعين، يحمل عليه.

لو نوى كحج فلان

- مسألة ٥ لو نوى كحج فلان * فان علم أن حجه لما ذا صح، و إلا فالأوجه البطلان**
- * الأولى أن يقال: لو نوى كإحرام فلان... حتى يشمل العمرة.
- ** بل الأقوى الصحة لو أحرم هذا الفلان و حصل العلم بمنويته، نعم لو لم يحرم أصلاً أو أحرم و لم يحصل العلم بمنويته فإحرامه باطل.

لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره

- مسألة ٦ لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة بالأصل فنوى غيره بطل*،
- و لو كان عليه ما وجب بالندر و شبهه فلا يبطل لو نوى غيره**،
- و لو نوى نوعاً و نطق بغيره كان المدار ما نوى،
- و لو كان في أثناء نوع و شك في أنه نواه أو نوى غيره بنى على أنه نواه.
- * لو نوى نفس هذا النوع تطوعاً بطل، لو كان عالماً بالوجوب و إلا فحجه صحيح و مجزى عن الواجب. نعم لو نوى نوعاً آخر لا يبطل مطلقاً و إن لم يكن مجزياً عما وجب عليه.
- ** ولا يقع عما وجب عليه.

لو نوى مكان عمرة التمتع حجه

- مسألة ٧ لو نوى مكان عمرة التمتع حجه جهلا فان كان من قصده إتيان العمل الذى يأتى به غيره و ظن أن ما يأتى به أولا اسمه الحج فالظاهر صحته و يقع عمرة،
- و أما لو ظن أن حج التمتع مقدم على عمرته فنوى الحج بدل العمرة ليذهب إلى عرفات و يعمل عمل الحج ثم يأتى بالعمرة فاحرامه باطل يجب تجديده فى الميقات إن أمكن، و إلا فبالتفصيل الذى مرّ فى ترك الإحرام.

- (مسألة ١٢): يستفاد من جملة من الأخبار استحباب التلفظ بالنية، و الظاهر تحققه بأي لفظ كان، و الأولى أن يكون بما في * صحيحة ابن عمّار (١) و هو أن يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَ بِهِ مِنْ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ) فَيَسِّرْ ذَلِكَ لِي وَ تَقَبَّلْهُ مِنِّي وَ أَعِنِّي عَلَيْهِ، فَإِنْ عُرِضَ شَيْءٌ يَحْبِسُنِي فَحَلَّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَرْتَ عَلَيَّ، اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حُجَّةَ فَعُمْرَةٌ، أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي وَ عِظَامِي وَ مَخْيِي وَ عَصَبِي مِنَ النِّسَاءِ وَ الطَّيِّبِ، أَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَكَ وَ الدَّارَ الْآخِرَةَ».
- * المأثور.

- (١) ما ذكره موافق تقريباً لصحيحة ابن سنان و إن كان فيه اختلاط منها و من صحيحة ابن عمّار فراجع. (الإمام الخميني).

الثاني من الواجبات: التلبيات الأربع

- الثاني من الواجبات: التلبيات الأربع،
- و صورتها على الأصح أن يقول: «لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك» فلو اكتفى بذلك كان محرماً و صح إحرامه، و الأحوط الأولى أن يقول عقيب ما تقدم: «إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك*» و أحوط** منه أن يقول بعد ذلك: «لبيك اللهم لبيك إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك*».
- * الأحوط اتيان هذه التلبية الأخيرة بنية ما في الذمة.
- ** الأحوط هو الإتيان بهذه التلبية بعد الإتيان بالتلبيات الخمس السابقة.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِ

• مسألة ٨ يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية، فلا يجزى * الملحون ** مع التمكن من الصحيح و لو بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأى نحو أمكنه و ترجمتها بلغته، و الأولى الاستنابة مع ذلك. و لا تصح الترجمة مع التمكن من الأصل، و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى الاستنابة مع ذلك، و يلبي عن الصبي غير المميز.

• * على الأحوط.

• ** أى الذى لا يعد عربياً.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمَيَّزِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ

- (مسألة ١٤): اللازم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على قواعد العربيّة، فلا يجزى الملحون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع (٢) بينه وبين الاستنابة، و كذا لا تجزى الترجمة مع التمكن، و مع عدمه فالأحوط الجمع بينهما و بين الاستنابة، و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى أن يجمع بينهما و بين الاستنابة، و يلبي من الصبيّ الغير المميّز و من المغمى عليه (٤)،
- (٢) و إن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالملحون و كذلك الحال فيما بعده. (الخوئي).
- (٤) مرّ الكلام فيه. (الإمام الخميني).

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمَيِّزِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ

- (مسألة ٥): لو كان مريضاً و لم يتمكن من النزع و لبس الثوبين يجزيه النية و التلبية، فإذا زال عذره نزع و لبسهما (٥) و لا يجب حينئذٍ عليه العود إلى الميقات، نعم لو كان له عذر عن أصل إنشاء الإحرام لمرض أو إغماء ثم زال و جب عليه العود إلى الميقات إذا تمكن،
- (٥) سيأتي منه (قدس سره) عدم وجوب استدامة اللبس بعد تحقق الإحرام و هو الصحيح فلا يجب لبسهما في الفرض. (الخوئي).

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و إَلَّا كَانَ حَكْمَهُ حَكْمَ النَّاسِ فِي الْإِحْرَامِ مِنْ مَكَانِهِ (١) إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ إِلَّا مِنْهُ، وَ إِنْ تِمَّكَنَ الْعُودُ فِي الْجُمْلَةِ وَجِبَ (٢)،
- (١) عَلَى تَفْصِيلِ تَقَدَّمَ. (الْخَوْتِيُّ).
- (٢) عَلَى الْأَحْوِطِ وَ إِنْ كَانَ الْأَقْوَى عَدَمَ الْوُجُوبِ نَعَمْ لَوْ كَانَ فِي الْحَرَمِ يَخْرُجُ إِلَى خَارِجِهِ مَعَ الْإِمْكَانِ وَ مَا ذَكَرْنَاهُ جَارٍ فِي جَمِيعِ الْأَعْذَارِ عَنِ إِنْشَاءِ أَصْلِ الْإِحْرَامِ. (الإمام الخميني).
- عَلَى الْأَحْوِطِ فِي خُصُوصِ الْحَائِضِ فِي خَارِجِ الْحَرَمِ وَ لَا يَجِبُ فِي غَيْرِهَا. (الْخَوْتِيُّ).

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمَيَّزِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و ذهب بعضهم إلى أنه إذا كان مغمى عليه ينوب عنه غيره لمرسل جميل عن أحدهما (عليهما السلام) في مريض أغمى عليه فلم يفتق حتى أتى الموقف، قال (عليه السلام): يحرم عنه رجل. و الظاهر أن المراد أنه يحرمه و يجنبه عن محرمات الإحرام، لا أنه ينوب عنه في الإحرام، و مقتضى هذا القول عدم وجوب العود إلى الميقات بعد إفاقته، و إن كان ممكناً، و لكن العمل به مشكل، لإرسال الخبر (٣) و عدم الجابر فالأقوى (٤) العود مع الإمكان و عدم الاكتفاء به مع عدمه.
- (٣) خصوصاً مع كون ظاهرها النيابة عنه لا إحتجابه و لا أظن التزامهم حينئذٍ بمثله. (أقا ضياء).
- (٤) لا قوة فيه نعم هو أحوط. (البروجردى).

لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات

- مسألة ٦ لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات لمرض أو إغماء و نحو ذلك فتجاوز عنه ثم زال وجب عليه العود إلى الميقات مع التمكن منه*، و إلا أحرم من مكانه، و الأحوط العود إلى نحو الميقات بمقدار الإمكان و إن كان الأقوى عدم وجوبه،
- * هذا موافق للإحتياط و إن لا يجب عليه العود إلى الميقات فيجوز له أن يحرم من مكانه و إن أمكن له العود إلى الميقات.

٨-٨-٩٦ القول في المواقيت، جلسه ٢٤

لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات

- نعم لو كان في الحرم خرج إلى خارجه مع الإمكان، و مع عدمه يحرم من مكانه، و الأولى الأحوط الرجوع الى نحو خارج الحرم بمقدار الإمكان*،
- * و إن لا يجب.

لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات

- وكذا الحال لو كان تركه لنيان أو جهل بالحكم أو الموضوع، وكذا الحال لو كان غير قاصد للنسك ولا لدخول مكة فجاوز الميقات ثم بدا له ذلك، فإنه يرجع الى الميقات بالتفصيل المتقدم،

لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام فى الميقات

- و لو نسى الإحرام و لم يتذكر إلى آخر أعمال العمرة و لم يتمكن من الجبران فالأحوط بطلان عمرته و إن كانت الصحة غير بعيدة*.
- و لو لم يتذكر إلى آخر أعمال الحج صحت عمرته و حجه**.
- * هذا و إن كان بمقتضى الطبع أنسب و لكن لا يوجد دليل معتبر عليه بعد.
- ** صحة الحج واضحة لكن العمرة محل نظر و إشكال.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِ

- (٢) و أمّا الصبي غير المميز فيلبي عنه كما في صحيح زرارة «٢»،

(٢) الوسائل ١١: ٢٨٨ / أبواب أقسام الحج ب ١٧ ح ٥.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمِيَّزِ

- ۵۸- بَابُ حَجِّ الصَّبِيَّانِ وَ الْمَمَالِيكِ
- ۷۰۵۸ / ۱. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ «۱»، عَنْ زُرَّارَةَ:
- عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ: «إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ بِابْنِهِ وَ هُوَ صَغِيرٌ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُهُ أَنْ يُلَبِّيَ وَ يَفْرُضَ الْحَجَّ «۲»، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يُلَبِّيَ، لُبِّيَ «۳» عَنْهُ، وَ يُطَافُ بِهِ، وَ يُصَلَّى عَنْهُ.»

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمِيَّزِ

- قُلْتُ: لَيْسَ لَهُمْ مَا يَذْبَحُونَ. قَالَ: «يُذْبَحُ عَنِ الصَّغَارِ، وَ يَصُومُ الْكِبَارُ» (٤)، وَ يُتَّقَى ُ عَلَيْهِمْ مَا يُتَّقَى ُ عَلَى الْمُحْرَمِ مِنَ الثِّيَابِ وَ الطَّيِّبِ، فَإِنْ «٥» قَتَلَ صَيْدًا فَعَلَى ُ أَبِيهِ «٦» «٧»
- (١). فِي التَّهْذِيبِ: - «الْحَنَاطُ».
- (٢). فَرَضَ الْحَجَّ: أَنْ يَعْيَّنَ عَلَى نَفْسِهِ إِقَامَتَهُ، أَوْ يُوْجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ بِإِحْرَامِهِ. وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْفَيْضُ: «وَيَفْرَضُ الْحَجَّ، أَيُّ يُوْجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ بِعَقْدِ الْإِحْرَامِ وَالتَّلْبِيَةِ، أَوْ الْإِشْعَارِ، أَوْ التَّقْلِيدِ». رَاجِعُ: الْمَفْرَدَاتُ لِلرَّاعِبِ، ص ٦٣٠؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٢٠٣ (فَرْضُ).
- (٣). فِي «بَخٍ» وَحَاشِيَةِ «بَثٍ» وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبِ: «لَبَّوْا».

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِ

- (٤). فى مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٠٩: «قوله عليه السلام: ويصوم الكبار، يحتمل أن يكون المراد بالكبار المميزين من الأطفال أو البالغ، أى يصومون لأنفسهم ويذبحون لأطفالهم، والأول أظهر».
- (٥). فى «بخ» والوافى والتهذيب: «وإن».
- (٦). فى المرآة: «ذكر الأصحاب لزوم جميع الكفارات على الولي، وهذا الخبر يدل على خصوص كفارة الصيد، و مال إلى التخصيص بعض المتأخرين».
- (٧). التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٣، ح ٢٨٩٣، معلقاً عن زرارة الوافى، ج ١٢، ص ٢٩١، ح ١١٩٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٨٨، ذيل ح ١٤٨٢١.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمِيَّزِ

- ١٤٨٢١ - ٥ - «١» وَ يَسْنَادُهُ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَحَدِهِمَا ع قَالَ: إِذَا جَجَّ الرَّجُلُ بِابْنِهِ وَ هُوَ صَغِيرٌ - فَإِنَّهُ يَأْمُرُهُ أَنْ يُلَبِّيَ وَ يَفْرُضَ الْحَجَّ - فَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ أَنْ يُلَبِّيَ لَبَّوْا عَنْهُ وَ يُطَافُ بِهِ وَ يُصَلَّى عَنْهُ - قُلْتُ لَيْسَ لَهُمْ مَا يَذْبَحُونَ قَالَ يَذْبَحُ عَنِ الصَّغَارِ - وَ يَصُومُ الْكِبَارُ وَ يُتَّقَى عَلَيْهِمْ مَا يُتَّقَى عَلَى الْمُحْرَمِ - مِنَ الثِّيَابِ وَ الطَّيِّبِ وَ إِنْ قَتَلَ صَيْدًا فَعَلَى أَبِيهِ.
- وَ رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنِ الْمُثَنِّي الْحَنَاطِ عَنِ زُرَّارَةَ «٢» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٣».
- (١) - الفقيه ٢ - ٤٣٣ - ٢٨٩٣.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٣ - ١.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٤٠٩ - ١٤٢٤.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و أمّا المغمى عليه فلا دليل عليه سوى مرسل جميل «في مريض أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف (الوقت)، فقال: يحرم عنه رجل» «٣» و دلالاته على جواز الاستنابة في المقام بناءً على نسخة «الوقت» و هو الميقات تامّة و لكنه ضعيف السند بالإرسال.

- (٣) الوسائل ١٢: ٤١٣ / أبواب الإحرام ب ٥٥ ح ٢.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- مضافاً إلى احتمال صحّة نسخة «الموقف» فيخرج عن محل الكلام، لعدم دلالاته على جواز الاستنابة عن أغمى عليه من الميقات لعمرة التمتع أو الحج، وإنما يختص بمن أتى الموقف مغمى عليه، فحينئذ تكون وظيفة المغمى عليه الرجوع إلى الميقات إن أمكن وإلا فمن مكانه. كما هي وظيفة الجاهل و الناسى إذا تجاوزا الميقات غير محرمين.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- ٧١٤٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُحْرِمَ أَوْ جَهَلَ، وَقَدْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، وَطَافَ وَسَعَى، قَالَ: «تَجْزئُهُ «٦» نِيَّتُهُ، إِذَا كَانَ قَدْ نَوَى ذَٰلِكَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَإِنْ لَمْ يُهَلَّ». «١»
- (٦). فِي «ي، بْث، بَس» وَالتَّهْذِيبِ: «يَجْزئُهُ». وَفِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَجْزئُهُ، عَمَلٌ بِهِ الشَّيْءُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَبْسُوطِ وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَالْمَشْهُورِ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِحَجِّهِ وَ يَقْضَى إِنْ كَانَ وَاجِبًا». وَرَاجِعُ: الْمَبْسُوطِ، ج ١، ص ٣١٢؛ النِّهَايَةُ، ص ٢٤٩. هَذَا، وَفِي الْمَرْأَةِ فَائِدَةٌ فِي تَحْقِيقِ حَقِيقَةِ الْإِحْرَامِ إِنْ شَتَّ فَرَاجِعُ.
- (١). التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٦١، ح ١٩٢، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ الْوَافِي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٣٣٨، ح ١٤٩٥٩.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

• وَقَالَ فِي مَرِيضٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ حَتَّى أَتَى الْوَقْتَ، فَقَالَ: «يُحْرَمُ عَنْهُ»
«««٢»»». «٣»»

• (٢). هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «يحرم منه». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: يحرم به، كما مر في حج الصبي الصغير».

• (٣). التهذيب، ج ٥، ص ٦٠، ح ١٩١، بسنده عن جميل بن دراج الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٦؛ و ص ٥٠٨، ح ١٢٤٣٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣٨، ح ١٤٩٥٩.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- وَ الْمَرِيضُ إِذَا بَلَغَ الْمِيقَاتَ فَلْيُحْرِمَ عَنْهُ مَنْ يَكُونُ مَعَهُ وَ يَجْتَنِبُ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ رَوَى ذَلِكَ
- ١٩١ - ٣٧ - مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي مَرِيضٍ أُمْغِيَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَعْقِلْ حَتَّى أَتَى **الْمَوْقِفَ** قَالَ يُحْرِمُ عَنْهُ رَجُلٌ.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- فرع آخر من منعه مانع عند الميقات، فان كان عقله ثابتا عقد الإحرام بقلبه
- ، و لو زال عقله بإغماء و شبهه سقط عنه الحج. و لو أحرم عنه **رجل**، جاز
- و لو آخر و زال المانع عاد الى الميقات ان تمكن و الا أحرم من موضعه.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و دل على جواز الإحرام عنه: ما رواه جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما «انى مريض أغمى عليه، فلم يعقل حتى أتى الموقف، قال عليه السلام يحرم عنه رجل «٣»»
- و الذى يقتضيه الأصل ان إحرام **الولى** جائز، لكن لا يجزى عن حجة الإسلام، لسقوط الفرض بزوال عقله، نعم إذا زال العارض قبل الوقوف أجزاء الا أن يضيق الوقت عن أحد الموقفين.
- (٣) الوسائل ج ٨ أبواب المواقيت باب ١٤ ح ٧ ص ٢٣٩.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و لو زال عقله بإغماء و شبهه، سقط عنه الحج، فلو أحرَمَ عنه **رجل**، **جاز**، لما رواه بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام في مريض أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف، قال: «يحرم عنه رجل» «٣».
- إذا عرفت هذا، فإنَّ الإحرام يجزئ عنه بمعنى لو أفاق، كان محرماً، و يجب عليه إتمام الحج، فإن زال قبل الموقفين، أجزاءه عن حجة الإسلام، و إن زال بعده، لم يجزئه عن حجة الإسلام.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- مسألة: قال الشيخ في النهاية «١» و المبسوط «٢»: و من جاء الى الميقات و لم يقدر على الإحرام لمرض أو غيره فليحرم عنه وليّهِ، و يجنبه ما يجتنب المحرم، و قد تمَّ إحرامه.
- و قال ابن الجنيد «٣»: و من كان مغلوبا عليه في وقت الإحرام أحرم به، و يمنع ممّا يمنع منه المحرم، و كذلك الطفل.
- (١) النهاية و نكتها: ج ١ ص ٤٦٧.
- (٢) المبسوط: ج ١ ص ٣١٣.
- (٣) لم نعر على كتابه.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

• قال ابن إدريس: قول الشيخ غير واضح، بل ان كان عقله ثابتا عليه فالواجب عليه أن ينوى هو و يلبي هو، فان لم يقدر فلا شيء عليه و انعقد إحرامه بالنية و صار بمنزلة الأخرس و لا يجزئه نية غيره عنه، و ان كان زائل العقل فقد سقط عنه الحج مندوبا كان أو واجبا، فإن أريد بذلك أن وليه لا يقربه شيئا مما يحرم على المحرم استعماله فحسن، و ان أريد بأنه ينوى عنه و يحرم عنه فقد قلنا ما عندنا في ذلك «٤».

• (٤) السرائر: ج ١ ص ٥٢٩.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و الوجه أن نقول: لا نزاع في أن العاقل يحرم بنفسه و يعقد الإحرام بقلبه و يلبى،
- إنما النزاع في المغمى عليه و المغلوب على عقله، فإنا نقول: يجوز للولى أن يحرم عنه، فاذا بلغ أحد الموقفين كاملاً لزمه الحج و صح منه و أجزاءه، و ان فاته الموقفان سقط عنه فرض الحج.
- لنا: ان الإحرام عبادة يصح فيها النيابة فأجزاً إحرام الولى عنه.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و ما رواه جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما - عليهما السلام - في مريض أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف، فقال: يحرم عنه رجل «٥».
- (٥) تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٦٠ ح ١٩١، وسائل الشيعة: ب ٢٠ من أبواب المواقيت ح ٤ ج ٨ ص ٢٤٥.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- فرع: لو زال عقله بإغماء و شبهه، سقط عنه الحجّ، فلو أحرم عنه رجل، جاز؛ لما رواه الشيخ عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السّلام، في مريض أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف، قال: «يحرم عنه رجل» «١».
- (١) التهذيب ٥: ٦٠ الحديث ١٩١، الوسائل ٨: ٢٤٥ الباب ٢٠ من أبواب المواقيت الحديث ١.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و الذى نقوله هاهنا: إنَّ إِحْرَامَ الْوَلِيِّ عَنْهُ جَائِزٌ لَمَّا تَقَدَّمَ، لَكِنْ لَا يَسْقُطُ بِهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ لَوْ لَمْ يَعِدْ عَقْلُهُ؛ لِزَوَالِ التَّكْلِيفِ عَنْهُ «٢» بِزَوَالِ عَقْلِهِ، وَ لَوْ عَادَ عَقْلُهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ صَحَّ ذَلِكَ الْإِحْرَامُ وَ أَجْزَأُ الْحَجِّ، وَ لَوْ كَانَ بَعْدَ الْمَوْقِفِينَ لَمْ يَجْزِئْهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.
- (٢) أَكْثَرُ النِّسْخِ: عَلَيْهِ.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- (الثانى) لو لم يتمكن من الإحرام لزوال عقله يحرم عنه غيره نيابة عنه، و يفعل ما يمكن، و يجنبه محرمات الإحرام الممكنة، كذا قالوا. و يدل عليه رواية جميل، عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام فى مريض أغمى عليه، فلم يعقل حتى اتى الموقف، قال: يحرم عنه رجل «١».
- فالظاهر أنه لو عاد عقله، يكفيه ذلك الإحرام، و يأتى بما بقى، و يسقط به حجّه الواجب عليه و يصح.
- و أنه لا يحتاج الى كون ذلك الرجل ولياً، و لعلّ الولى فى كلام الأصحاب يراد به الشخص الذى يتولّى الإحرام، فتأمل.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و فصل المصنف في المعتبر تفصيلا حسنا فقال: من منعه مانع عند الميقات فإن كان عقله ثابتا عقد الإحرام بقلبه، و لو زال عقله بإغماء و شبهه سقط عنه الحج، و لو أحرم عنه رجل جاز، و لو آخر و زال المانع عاد إلى الميقات إن تمكن و إلا أحرم من موضعه، و دل على جواز الإحرام عنه ما رواه جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام: في مريض أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف قال: «يحرم عنه رجل» «١» و الذي يقتضيه الأصل أن إحرام الولي جائز، لكن لا يجزى عن حجة الإسلام، لسقوط الفرض بزوال عقله، نعم إذا زال العارض قبل الوقوف أجزاء «٢». هذا كلامه - رحمه الله - و هو في محله.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و قد بيَّنَّا فيما سبق أن المراد بالإحرام عن غير المميز و المجنون الإحرام بهما لا كون الولي نائبا عنهما، و أنه يكفي في سقوط الفرض إدراك اضطراري المشعر عند أكثر الأصحاب.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و ذكر المحقق في المعتبر أن من منعه مانع عند الميقات فإن كان عقله ثابتا عقد الإحرام بقلبه و لو زال عقله بإغماء و شبهه سقط عنه الحج و لو أحرم عنه و زال المانع عاد إلى الميقات إن يمكن و إلا أحرم من موضعه و دل على جواز الإحرام عنه ما رواه جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما ع في مريض أغمى عليه و لم يعقل حتى أتى الموقف قال يحرم عنها رجل و الذي يقتضيه الأصل أن إحرام الولي جائز لكن لا يجزى عن حجة الإسلام لسقوط الفرض بزوال عقله نعم إذا زال العارض قبل الوقوف أجزاء انتهى كلامه

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و إذا زال المانع فالمشهور أنه يجب عليه العود إلى الميقات عند تمكنه من ذلك و ظاهر كلام الشيخ المنقول عن النهاية يخالفه و الأول أقرب لتوقف الواجب على العود و يمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يخالف المشهور
- و قيد بعضهم وجوب العود بما إذا لم يكن في طريقه ميقات آخر و هو حسن فإن تعذر الإحرام من الميقات و العود إليه خرج إلى الحل فإن تعذر أحرم من موضعه و استدل عليه بعضهم بالحمل على الناسي و فيه تأمل

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- ١٦٦٥٠ - ٢ - «٥» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي مَرِيضٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَعْقِلْ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ «٦» - فَقَالَ يُحْرَمُ عَنْهُ رَجُلٌ.
- (٥) - التهذيب ٥ - ٦ - ١٩١، و أورده في الحديث ٤ من الباب ٢٠ من أبواب المواقيت.
- (٦) - في نسخة - أتى الوقت (هامش المخطوط).

من لا يقدر إلا على الملحون

- مسألة ١٦ من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف و لا يستطيع أن يتعلم أجزاءه ذلك،
- و لا يجب عليه الائتمام و إن كان أحوط، و من كان قادرا على التصحيح و التعلّم و لم يتعلم يجب عليه على الأحوط الائتمام مع الإمكان.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و لو لم يتمكّن من نيّة الإحرام
- لمرض أو جب إغماءه أو جنونه و غيره كسكر أو نوم أحرم عنه أى يجوز أن ينوى الإحرام به وليّه أى من يتولى ذلك منه من أصحابه كما يحرم عن الصبى غير المميّز.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و جنبه ما يجب أن يجتنبه المحرم كما في الأحمدي «٢» و النهاية «٣» و المبسوط «٤» و التهذيب «٥» و المهذب «٦» و الجامع «٧»
- (٢) نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٤ ص ٤٥.
- (٣) النهاية و نكتها: ج ١ ص ٤٦٧.
- (٤) المبسوط: ج ١ ص ٣١٣.
- (٥) تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٦٠ ذيل الحديث ١٩٠.
- (٦) المهذب: ج ١ ص ٢١٤.
- (٧) الجامع للشرائع: ص ١٨٠.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و المعتبر «٨» لقول أحدهما عليهما السلام في مرسل جميل: في مريض أغمى عليه حتى أتى الموقف: يحرم عنه رجل «١».
- و هل يجزئه هذا الإحرام شيئاً؟ ففي النهاية «٢» و الجامع تمّ إحرامه «٣»، و في المبسوط ينقد «٤»، و ظاهرهما أنه يصير بذلك محرماً.
- (٨) المعتبر: ج ٢ ص ٨٠٩.
- (١) وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٢٤٥ ب ٢٠ من أبواب المواقيت ح ٤.
- (٢) النهاية و نكتها: ج ١ ص ٤٦٧.
- (٣) الجامع للشرائع: ص ١٨٠.
- (٤) المبسوط: ج ١ ص ٣١٣.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

• و نصّ المعتبر «٥» و المختلف «٦» و التحرير «٧» و التذكرة «٨» و المنتهى «٩» أنه إن لم يفق حتى فاته الموقفان انكشف أنه لم يكن وجب عليه، و إن أفاق قبل الوقوف أجزاءه عن حجة الإسلام، لأنه يقبل النيابة و تعذر عنه بنفسه.

- (٥) المعتبر: ج ٢ ص ٨٠٩.
- (٦) مختلف الشيعة: ج ٤ ص ٤٥.
- (٧) تحرير الأحكام: ج ١ ص ٩٥ س ١.
- (٨) تذكرة الفقهاء: ج ١ ص ٣٢١ س ٤١.
- (٩) منتهى المطلب: ج ٢ ص ٦٧١ س ٥.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و فيه: أن النيابة خلاف الأصل، فإنما تثبت في موضع اليقين، و قد مرّ أن النيابة عن الحيّ إنّما يصحّ بإذنه، على أن هذا ليس نيابة إلّا في النية، و الإحرام بالغير إنّما ثبت في الصبي. و هذا الخبر واحد مرسل، غايته مشروعية هذا الإحرام، و أمّا الأجزاء فكلّها، على أنه إنّما تضمن الإحرام عنه، و هو يحتمل النيابة عنه كما يحرم عن الميت و هو غير الإحرام به.
- و أنكر ابن إدريس هذا الإحرام، لأنّ الإغماء أسقط عنه النسك، و استحسن تجنبه المحرمات «١٠».
- (١٠) السرائر: ج ١ ص ٥٢٩.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و الأولى عندى أن يحرم به و يجتنب من المحرمات، فإن أفاق في الحجّ قبل الوقوف فأمكنه الرجوع إلى الميقات رجع فأحرم منه، و إلاّ فمن أدنى الحلّ إن أمكنه، و إلاّ فمن موضعه، و إن كان ميقات حجّه مكة رجع إليها إن أمكنه، و إلاّ فمن موضعه، كل ذلك إن كان واجب عليه، و إلاّ فوجوبه بالمرور على الميقات و خصوصا مع الإغماء غير معلوم. و كذا بهذا الإحرام.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و إن أحرم به في العمرة فإن كانت مفردة انتظر به حتى يفيق، فإذا أفاق و قد أدخل الحرم رجع إلى أدنى الحل أو الميقات إن أمكنه فأحرم إن كانت وجبت عليه و أمكنه الرجوع، و من موضعه إن لم يمكنه و ضاق وقته؛ بأن اضطر إلى الخروج و إن كانت عمرة التمتع فأفاق حيث يمكنه إدراكها مع الحجّ فعلها بإحرام نفسه، و إلا حجّ مفردا بإحرام نفسه كما قلنا. إن كان وجب عليه حجّ الإسلام أو لغيره ثمّ اعتمر إن وجبت عليه و إن لم يكن وجب عليه شيء منهما تخيّر بينه و بين أفراد العمرة كذلك.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و ظاهر كلامهم أنه إن كان ممن عليه حجّ التمتع حجّ الإسلام فلم يفق من الميقات إلى الموقف، أحرم به، و جنب المحرمات، و طيف به و سعى به، ثمّ بعد التقصير أحرم به للحج و أجزاءه ذلك، و لم يجب عليه بعد الإفاقة عمرة، كما ليس عليه إحرام بنفسه. و قد مرّ الكلام فيمن بلغ أو أعتق قبل الوقوف.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و يمكن تنزيل كلامهم على أنه ليس عليه شيء فيما فاته من الإحرام من الميقات و إن وجب عليه بعد الإفاقة الإحرام بنفسه، و على ما عرفت آنفاً من أن الغرض إيقاع المناسك و الاجتناب من المحرمات، و أن النية في الإحرام إنما وجبت بدليل فتقصر على ما دل عليه فيه يكفي التجنيب، ثم إيقاعه المناسك بنفسه إذا أفاق فيتجه ظاهر كلامهم، إلا ما يعطيه ظاهر كلام الفاضلين من إيقاع أفعال عمرة التمتع به و اجزائه عنه «١».

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- بقى الكلام فيمن كان عذره الإغماء و نحوه ممن لا نية له و لا تلبية، و قد سمعت ما عن المعتمر من جواز إحرام رجل عنه مستدلاً له بـ
- مرسل جميل «٣» عن أحدهما (عليهما السلام) «فى مريض أغمى عليه فلم يفتق حتى أتى الموقف قال: يحرم عنه رجل»

- (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ و الباب ٥٥ من أبواب الإحرام - الحديث ٢.

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- ثم قال: «و الذى يقتضيه الأصل أن إحرام الولي جائز لكن لا يجزى عن حجة الإسلام، لسقوط الفرض بزوال عقله، نعم إذا زال العارض قبل الوقوف أجزاءه» و فى القواعد «و لو لم يتمكن من نية الإحرام لمرض أو غيره أحرم عنه وليه و جنبه ما يجتنبه المحرم» بل حكاها فى كشف اللثام عن الأحمدي و النهاية و المبسوط و المهذب و الجامع ثم قال: و هل يجديه هذا الإحرام شيئاً؟
- ففى النهاية و الجامع تم إحرامه، و فى المبسوط ينعقد، و ظاهرها أنه يصير بذلك محرماً، و نص المعتبر و المختلف و التحرير و التذكرة و المنتهى

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- أنه إن لم يفق حتى فاته الموقفان انكشف أنه لم يكن وجب عليه، و إن أفاق قبل الوقوف أجزاءً عن حجة الإسلام، لأنه يقبل النيابة و تعذر عنه بنفسه، ثم قال: و فيه أن النيابة خلاف الأصل، و انما تثبت في موضع اليقين، و قد مر أن النيابة عن الحي انما تصح باذنه، على أن هذا ليس نيابة إلا في النية، و الإحرام بالغير انما ثبت في الصبي، و هذا الخبر واحد مرسل، و غايته مشروعية هذا الإحرام، أما الاجزاء فكلها، على أنه انما تضمن الإحرام عنه، و هو يحتمل النيابة عنه، كما يحرم عن الميت و هو غير الإحرام به،

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و أنكر ابن إدريس هذا الإحرام، لأن الإغماء أسقط عنه النسك، و استحسنتجنبه المحرمات، و الأولى عندي أن يحرم به و يجتنب به المحرمات، فإن أفاق في الحج قبل الوقوف و أمكنه الرجوع إلى الميقات رجع فأحرم منه، و إلا فمن أدنى الحل إن أمكنه، و إلا فمن موضعه، و إن كان ميقات حجة مكة رجع إليها إن أمكنه، و إلا فمن موضعه، كل ذلك إن كان وجب عليه و إلا فوجوبه بالمرور على الميقات و خصوصا مع الإغماء غير معلوم، و كذا بهذا الإحرام، و إن أحرم به في العمرة فإن كانت مفردة انتظر به حتى يفيق، فإذا أفاق و قد أدخل الحرم رجع إلى أدنى الحل أو الميقات إن أمكنه، فأحرم إن كانت وجبت عليه و أمكنه الرجوع، و من موضعه إن لم يمكنه و ضاق وقته بأن اضطر إلى الخروج،

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- و إن كانت عمرة التمتع فأفاق حيث يمكنه إدراكها مع الحج فعلها بإحرام نفسه، و إلا حج مفردا بإحرام نفسه كما قلنا إن كان وجب عليه حج الإسلام أو غيره، ثم اعتمر إن وجبت عليه، و إن لم يكن وجب عليه شيء منهما تخير بينه و بين أفراد العمرة كذلك، و فى كشف اللثام «و ظاهر كلامهم أنه إن كان ممن عليه حج التمتع حج الإسلام فلم يفق من الميقات إلى الموقف أحرم به و جنب المحرمات و طيف به و سعى به، ثم بعد التقصير أحرم به للحج و أجزاء ذلك و لم يجب عليه بعد الإفاقة عمرة، كما ليس عليه إحرام بنفسه، و قد مر الكلام فيمن بلغ أو أعتق قبل الوقوف، و يمكن تنزيل كلامهم على أنه ليس عليه شيء فيما فاته من الإحرام من الميقات و إن وجب عليه بعد الإفاقة الإحرام بنفسه -

تَلْبِيَةُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ

- ثم قال:- و على ما عرفت سابقا من أن الفرض إيقاع المناسك و الاجتناب عن المحرمات و أن النية في الإحرام انما وجبت بدليل فيقتصر على ما دل عليه فيه من التجنب، ثم إيقاعه المناسك بنفسه إذا أفاق، فيتجه ظاهر كلامهم إلا ما يعطيه ظاهر كلام الفاضلين من إيقاع أفعال عمرة التمتع به و إجزائه عنه» قلت: قد تقدم في مسألة من بلغ أو أعتق قبل الوقوفين ما يستفاد منه تحقيق الحال في ذلك كله، فلاحظ و تأمل، و منه يعلم عدم انحصار الدليل في المرسل المزبور، كما أن منه يعلم محال النظر في كلام الفاضل المذكور، و اللّٰهُ الْعَالِمُ.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمَيِّزِ

- مسألة ٨ يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية، فلا يجزى * الملحون ** مع التمكن من الصحيح و لو بالتلقين أو التصحيح،

- * على الأحوط.
- ** أى الذى لا يعد عربياً.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأى نحو أمكنه و ترجمتها بلغته*، و الأولى الاستنابة مع ذلك.
- و لا تصح الترجمة مع التمكن من الأصل**،
- و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى الاستنابة مع ذلك،
- و يلبي عن الصبي غير المميز.
- * و إن كان الأقوى الاكتفاء بالملحون حينئذ.
- ** على الأحوط.

لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات

- مسألة ٦ لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات لمرض أو إغماء و نحو ذلك فتجاوز عنه ثم زال وجب عليه العود إلى الميقات مع التمكن منه*، و إلا أحرم من مكانه، و الأحوط العود إلى نحو الميقات بمقدار الإمكان و إن كان الأقوى عدم وجوبه،
- * هذا موافق للإحتياط و إن لا يجب عليه العود إلى الميقات فيجوز له أن يحرم من مكانه و إن أمكن له العود إلى الميقات. نعم لو أحرم عنه أحد و لم يفق حتى أتى الموقف كفى لتحقق الثواب و إن لم يكن مجزياً عن حجة الإسلام على الأحوط لعدم تكليفه حينئذ.

٨-٨-٩٦ القول في المواقيت، جلسته ٢٤

لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات

- نعم لو كان في الحرم خرج إلى خارجه مع الإمكان، و مع عدمه يحرم من مكانه، و الأولى الأحوط الرجوع الى نحو خارج الحرم بمقدار الإمكان*،
- * و إن لا يجب.

- لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات
- وكذا الحال لو كان تركه لنياسان أو جهل بالحكم أو الموضوع، وكذا الحال لو كان غير قاصد للنسك ولا لدخول مكة فجاوز الميقات ثم بدا له ذلك، فإنه يرجع الى الميقات بالتفصيل المتقدم،



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir